

إنعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / أحمد جاسم عبد محمد

تاريخ التقديم: 2017/6/1
تاريخ القبول: 2017/7/26

المستخلص

يعرف المفهوم العام لانخفاض قيمة الموجودات المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) على أنه الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدى المستحق للوحدة الاقتصادية بناءً على العقد وبين التدفق النقدي الذي تتوقع أن تستلمه الوحدة الاقتصادية، وعلى الوحدة تقدير كل التدفقات النقدية من خلال النظر لشروط عقد القروض المصرفية طول فترة عمرها أو لفترة أقل إذا كان ممكناً، على أن تتضمن التدفقات النقدية مبالغ بيع الضمانات المأخوذة أو أية تعزيزات إنتمائية أخرى، وتختلف اللانحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي في المحاسبة عن انخفاض القيمة من حيث عدم الأخذ في الحسبان الضمانات العينية المتمثلة بالعقارات المقدمة من الزبائن، الأمر الذي قد يؤثر في صافي الدخل المحاسبي نتيجة الاعتراف بخسائر مبالغ فيها وتعد في ذات الوقت مؤشراً لإدارة الأرباح .

وعليه يهدف البحث إلى عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (المالية) بشأن انخفاض القيمة، فضلاً عن تطبيق تلك المتطلبات وبيان انعكاسها على إدارة الأرباح في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها انخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد تطبيق متطلبات المعيار المذكور في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية. كما قدم البحث مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في حث المسؤولين في البنك المركزي العراقي ومن بينهم من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الإرشادية بضرورة تكيف اللانحة الإرشادية المعمول بها حالياً لتتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (المالية) وبما ينسجم مع حاجة البيئة العراقية لتلك المعايير، فضلاً عن توفير المتطلبات اللازمة لذلك.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الموجودات المالية، انخفاض قيمة الموجودات المالية، مخصص خسائر القروض.



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 107 المجلد 24
الصفحات 630.648

*البحث مستل من رسالة ماجستير



المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

تستخدم المصارف العراقية الخاصة التعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي عند المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية أو ما يعرف بمخصص الخسائر الإئتمانية على أساس نسبة معينة من مجموع مبالغ القروض لكل صنف من القروض دون الأخذ في الحسبان الضمانات المقدمة من الزبون عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS ، الأمر الذي قد يؤثر في صافي الدخل المحاسبي للمصارف المذكورة نتيجة الاعتراف بخسائر مبالغ فيها وتعد في ذات الوقت مؤشراً لإدارة الأرباح فيها.

وعليه تتركز مشكلة البحث بالتساؤل الآتي : هل ينعكس تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض المصرفية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) مقارنة بمتطلبات اللانحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟.

2-1-1 أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في ضرورة الإهتمام بالمعايير المحاسبية التي ينبغي أن تعتمد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتحقيق أهدافها ومن بينها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين وتحديداً معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS بشأن المحاسبة عن انخفاض قيمة التسهيلات الإئتمانية متمثلة بالقروض المصرفية، لما لتلك المعايير من تأثير في الكشف عن حقيقة أعمال ونشاطات المصارف في مجال منح القروض والمحاسبة عن انخفاض قيمتها وتغادياً لأية ممارسات محاسبية غير مقبولة من أصحاب المصلحة في تلك المصارف ومن بينها ممارسات إدارة الأرباح من خلال المبالغة في مخصص خسائر القروض المستند بحسب المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى اللانحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي .

3-1-1 أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الآتي :

1. عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) بشأن المحاسبة عن انخفاض القيمة.
2. تحديد مجالات الاختلاف بين متطلبات اللانحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وبين متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 ذات الصلة بالمحاسبة عن انخفاض القيمة.
3. تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS بشأن المحاسبة عن انخفاض القيمة وبيان انعكاس ذلك على إدارة الأرباح في عينة من المصارف العراقية الخاصة.

4-1-1 فرضية البحث

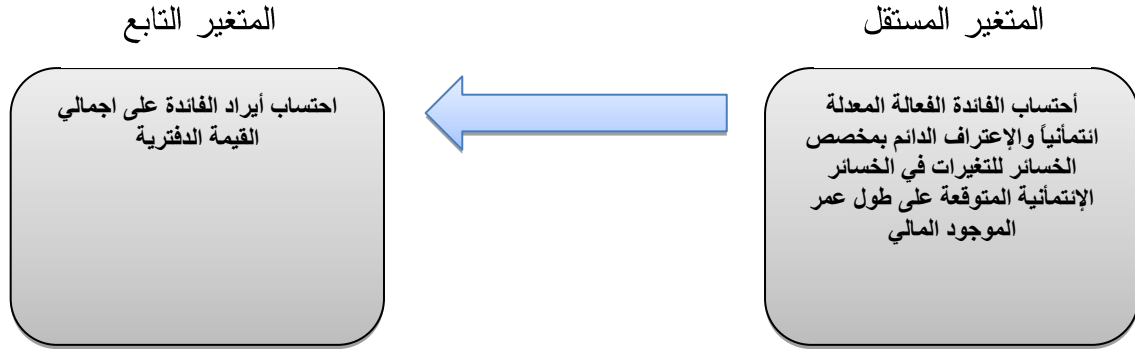
يستند البحث إلى فرضية مفادها : "تنخفض ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، ويمكن توضيح المتغير المستقل والمتغير التابع لفرضية البحث الثانية في الشكل (1) أدناه:



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

الشكل (1)

المتغير المستقل وغير المستقل (التابع) لفرضية البحث الثانية



مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي بلغ مجموعها (22) مصرفاً لسنة 2016 (من بينها (4) مصارف إسلامية)، تم اختيار أربعة مصارف منها تمثلت بالآتي :

- 1.المصرف الأهلي العراقي.
- 2.المصرف التجاري العراقي.
- 3.مصرف بغداد.
- 4.مصرف آشور الدولي.

ثانياً: دراسات سابقة

1.دراسة (Oosterbosch: 2009)

"Earnings Management in the Banking Industry-the consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provision"

وهي رسالة ماجستير بعنوان " إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية - نتائج تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بأستعمال مخصص خسائر القروض الإختياري". هدفت الدراسة إلى بيان مستوى انخفاض إدارة الأرباح المصرفية من خلال مخصص خسائر القروض منذ تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأجريت الدراسة للفترة من 1995-2004 قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وللفترة من 2005-2008 بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS على عينة إجمالية مكونة من 850 مصرف من المصارف التجارية المدرجة في سوق الإتحاد الأوربي و64 مصرف غير مدرج في سوق الإتحاد الأوربي، فضلاً عن بيان فيما إذا كانت متطلبات الإفصاح عن خسائر القروض مرتبطة بصورة سلبية مع ممارسات تمهيد الدخل في المصارف المذكورة . وأستعملت الدراسة نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision في تحقيق أهدافها ، وقد اظهرت النتائج بأن مستوى إدارة الأرباح في المصارف مجال البحث قد انخفض فعلاً بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، في الوقت الذي أشارت فيه النتائج إلى أن متطلبات الإفصاح التفصيلية فيما يخص محاسبة خسائر القروض لا تردع مديري تلك المصارف من إستعمال مخصص خسائر القروض في إجتهادهم بتمهيد الدخل .



2.دراسة (Leventis et al.: 2011)

"Loan loss provision, Earning Management and Capital Management under IFRS: The Case of EU Commercial Banks"

وهي بحث بعنوان " مخصص خسائر القروض ، إدارة الأرباح وإدارة رأس المال في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة المصارف التجارية في الاتحاد الأوروبي". هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على إستعمال مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح ورأس المال، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 91 مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق الاتحاد الأوروبي ولفترة 10 سنوات (قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية). وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح بأستعمال مخصص خسائر القروض قد انخفضت بشكل جوهري بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أظهرت الدراسة أيضاً إنخفاض كبير بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالمصارف العالية المخاطر وإدارة الأرباح مقارنة بالمصارف المنخفضة المخاطر. وفيما يخص سلوك إدارة رأس المال توصلت الدراسة إلى أن إدارة رأس المال من مديري المصارف غير كبير قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبالإجمال أستنتجت الدراسة بأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الاتحاد الأوروبي قد أظهر تحسن في جودة الأرباح من خلال تخفيف ميل مديري المصارف التجارية المدرجة في سوق الاتحاد الأوروبي إلى استخدام مخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح.

3.دراسة (Norden & Stoian: 2013)

"Bank earnings management through loan loss provision: a double-edged sword?"

وهي بحث بعنوان " إدارة الأرباح المصرفية من خلال مخصص خسائر القروض: سيف ذو حدين" . هدفت الدراسة إلى اختبار فيما إذا كانت المصارف تستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة مستوى تقلب أرباحهم ودراسة الآثار المترتبة على مخاطر المصارف، على عينة مكونة من 85 مصرف تجاري هولندي للفترة من 1998-2012، واستعملت الدراسة نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision لتحقيق أهدافها، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف تستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة مستوى وتقلب إنخفاض الأرباح عندما تكون الأرباح مرتفعة بشكل غير طبيعي وعندما تتوقع أن التوزيعات أقل من مستوى الأرباح، وعلاوة على ذلك تقوم المصارف بتكييف مخصص خسائر القروض لتتجنب التقلب بالموجودات الموزونة بالمخاطر. والنتائج التي توصلت إليها الدراسة تسلط الضوء على المفاضلة الهامة في توفير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي تؤثر على ربحية ومخاطر المصارف.

4.دراسة (Abdullah et al: 2015)

"Loan loss provision and earnings management in Malaysian Banking Industry"

وهي بحث بعنوان " مخصص خسائر القروض و إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية في ماليزيا" . هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود حافز إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض في المصارف التجارية الماليزية وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين مخصص خسائر القروض والأرباح قبل المخصصات والضرائب، على عينة مكونة من 19 مصرف تجاري ماليزي للفترة من 2004-2012، واستعملت الدراسة نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision لتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الماليزية قد بذلت بعض الجهد لتقليل الصعوبات المالية خلال فترات الكساد من خلال تخصيص مخصص لخسائر القروض بدرجة كافية خلال الظروف الاقتصادية الجيدة. ووفقاً لما جاء في أعلاه يعد البحث الحالي مكملاً للدراسات السابقة و متميزاً عنها في كونه يسعى إلى اختبار ممارسات إدارة الأرباح بأستعمال مخصص خسائر القروض في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) وبذلك يعد البحث الحالي الأول في مجاله على مستوى البيئة المحلية على حد علم الباحثان وما أسفرت عنه نتائج البحث في هذا المجال .



المحور الثاني/ عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS بشأن

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

1-1-2 عرض وتحليل متطلبات الاعتراف بإنخفاض قيمة الموجودات المالية*

ينبغي على الوحدة الاقتصادية عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) إتباع أحد المداخل الآتية للإعتراف بإنخفاض قيمة الموجودات المالية:

The general approach العام

ينبغي على الوحدة الاقتصادية على ضوء المدخل العام وفي تاريخ إعداد القوائم المالية الاعتراف بمخصص خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية بناءً على الخسائر الإنتمانية المتوقعة لـ 12- شهر أو الخسائر الإنتمانية المتوقعة على طول عمر الموجود المالي، ويعتمد الإعتراف على الزيادة الجوهرية في المخاطر الإنتمانية منذ الإعتراف الأولي بالموجود المالي، على أن يتم الإعتراف بخسائر إنخفاض القيمة في كشف الدخل (EY, 2014: 12).

ويعرف مفهوم الخسائر الإنتمانية المتوقعة على أنه "المتوسط المرجح للخسائر الإنتمانية مع عدّ المخاطر المختلفة للتعثر في السداد بمثابة الأوزان" (IFRS 9, 2015: 373). وتقاس الخسائر الإنتمانية المتوقعة على أساس نموذجين وكما يأتي:

1. الخسائر الإنتمانية المتوقعة لـ 12- شهر:

وتعرف على أنها "جزء من الخسائر الإنتمانية المتوقعة على طول عمر الموجودات المالية والذي يمثل الخسائر الإنتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث تعثر الموجودات المالية خلال فترة 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية" (IFRS9, 2015: 371).

2. الخسائر الإنتمانية المتوقعة على طول عمر الموجودات المالية:

وتعرف على أنها "الخسائر الإنتمانية المتوقعة التي تحصل من أحداث التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للموجودات المالية" (IFRS 9, 2015: 373).

*تم استخدام مصطلح الموجودات المالية بدلاً من القروض المصرفية وذلك لأن معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) يركز على الموجودات المالية بشكل عام دون تحديد نوع الموجود المالي.

وفي هذا السياق من الضروري تحديد مفهومي كل من التعثر (Defaults) والعجز النقدي (Cash Shortfall)، إذ لم يتم تعريف التعثر من مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS وذلك لأنه قد يؤدي إلى تعريف غير متناسق مع ما مطبق داخلياً من إدارة المخاطر الإنتمانية لذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB طلب من الوحدات الاقتصادية وضع مفهوم للتعثر يتناسق مع ممارسات إدارة المخاطر الإنتمانية لديها (ECON, 2015: 22).

تم تعريف التعثر على أنه "مواجهة الوحدة الاقتصادية لظروف غير متوقعة (طارئة) تؤدي إلى عدم قدرتها على تحقيق فائض نقدي يكفي لسداد التزاماتها قصيرة الأجل فضلاً عن عدم القدرة على تغطيتها من المصادر الخارجية" (الظاهر، وآخرون، 2007: 518).

أما العجز النقدي فهو يمثل "الفرق بين التدفق النقدي المستحق إلى الوحدة الاقتصادية وفقاً لعقد الموجودات المالية والتدفق النقدي الذي تتوقع أن تستلمه الوحدة الاقتصادية" (IFRS 9, 2015: 2).

ويتم تحديد العجز النقدي للخسائر الإنتمانية المتوقعة على طول عمر الموجودات المالية أو لـ 12 شهر كما يأتي (KPMG, 2014: 80):

1. العجز النقدي المتوقع لـ 12- شهر: العجز النقدي الناتج من أحداث التعثر المحتمل خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو لفترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للموجودات المالية أقل من 12 شهر) مرجحاً بأحتمالية حصول التعثر.

2. العجز النقدي المتوقع على طول عمر الموجودات المالية: العجز النقدي الناتج من أحداث التعثر المحتمل خلال العمر المتوقع للموجودات المالية مرجحاً بإحتمالية حصول التعثر.



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

- هذا وتنقسم مؤشرات الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى قسمين (الخسائر الإئتمانية المتوقعة لـ 12 شهر والخسائر الإئتمانية المتوقعة على طول عمر الموجودات المالية) وكما يأتي:
1. مؤشرات الإعراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة لـ 12 شهر: حيث يتم الإعراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة لـ 12 شهر عندما تكون (Beerbaum, 2015: 2-3):
 - أ. المخاطر الإئتمانية على الموجودات المالية منخفضة .
 - ب. موقف المقترض سليم من الناحية المالية وهو قادر على الوفاء بالتزاماته.
 - ت. ليس للتغيرات السلبية على الاقتصاد الكلي تأثير في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته.
 - ث. مؤشرات الإعراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على طول عمر الموجودات المالية:
- وفر معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS قائمة غير محددة من العوامل أو المؤشرات التي ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تأخذها في الحسبان عند الإعراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على طول عمر الموجودات المالية ويمكن تلخيص البعض من هذه القائمة على النحو الآتي (432-434: IFRS 9, 2015):
1. تغييرات جوهرية فعلية أو متوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض، ومن الأمثلة على ذلك انخفاض فعلي أو متوقع في الإيرادات أو هامش الربح، زيادة مخاطر التشغيل، وقصور في رأس المال العامل، انخفاض في جودة الموجودات، وغيرها من التغيرات.
 2. التغييرات الجوهرية في قيمة الضمانات المقدمة الداعمة للالتزام أو التغييرات الجوهرية في جودة ضمانات الأطراف الأخرى أو التغييرات الجوهرية في التعزيزات الإئتمانية، والتي من المتوقع أن تقلل من الحافز الاقتصادي للمقترض بدفع ما عليه من مدفوعات مقررة تعاقدياً أو التي يتوقع أن تؤثر في احتمالية حدوث التعثر.
 3. تغييرات متوقعة في مستندات القرض (مثل تغييرات في شروط العقد) بما في ذلك مخالفة متوقعة في العقد الأمر الذي يؤدي إلى القيام بوثيقة تنازلات عن ميثاق معين أو تعديلات تتطلب ضمانات أو كفالات إضافية أو تغييرات أخرى في الإطار التعاقدى للموجود.
 4. تغييرات جوهرية في الأداء والسلوك المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغييرات في وضع السداد للمقترضين في المجموعة، على سبيل المثال زيادة التأخير في عدد المدفوعات التعاقدية أو زيادة جوهرية في عدد المقترضين الذين تجاوزوا أو اقتربوا من حد الإئتمان المسموح لهم أو الذين من المتوقع أن يدفعوا أقل قسط شهري.
 5. الدفعات التي استحققت خلال أكثر من 30 يوم: تضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS افتراض غير قاطع الذي ينص على أن شرط الإعراف بالخسائر الإئتمانية على طول عمر الموجودات المالية عندما تستحق الدفعات لفترة أكثر من 30 يوم، ومع ذلك أوضح المعيار بأن الدين المتأخر يعد مؤشراً متأخراً وأن الزيادة الجوهرية في المخاطر الإئتمانية عادة ما تحدث قبل أن يستحق الموجود المالي، وبالتالي عندما تتاح أي معلومات مستقبلية عدا بيانات الدفع المستحقة بدون بذل أي جهد أو تكلفة، يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الإئتمانية وأن لا تعتمد الوحدة الاقتصادية على بيانات الاستحقاق الماضي فقط (KPMG, 2014: 74).



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

6. أن عدم الدفع كأن بسبب سهو الإدارة وليس ناتج عن صعوبات مالية لدى المقترض، أو
7. أن الدلائل التاريخية تثبت بأنه ليس هناك علاقة بين الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر للموجودات المالية وبين الدفعات المستحقة عليها لأكثر من 30 يوماً، مع ذلك فإنه تتحدد مثل هذه العلاقة للموجودات المالية التي استحققت دفعاتها أكثر من 60 يوماً.

2-1-1-2 المدخل المبسط The Simplified approach

ينبغي على الوحدة الاقتصادية عند تطبيق المدخل المبسط قياس مخصص الخسائر بقيمة مساوية للخسائر الإئتمانية المتوقعة على طول عمر الموجود المالي سواء كانت المخاطر الإئتمانية عالية أو منخفضة وذلك للموجودات المالية الآتية (IFRS 9, 2015: 346):

1. المدينون التجاريون وعقود الموجودات الناتجة من العمليات الواقعة ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15 (الإيراد من العقود مع الزبائن) والتي:

2. مدينو الإيجار الناتجة من العمليات الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS 17 (الإيجار).

2-1-1-3 مدخل الموجود المالي المنخفضة قيمة الإئتمانية عند الشراء أو الأنشاء

The purchased or originated credit-impaired approach

يختلف مدخل الموجود الموجود المالي المنخفض القيمة الإئتمانية عند الشراء أو الأنشاء عن بقية المداخل وذلك كون الموجودات المالية على ضوء هذا المدخل تكون منخفضة القيمة الإئتمانية عند الاعتراف الأولي بها (9: 2016, Deloitte)، ويعد الموجود المالي منخفض ائتمانياً عند حصول حدث أو أكثر من الأحداث الضارة التي تؤثر على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للموجود المالي (5: 2014, Tong). وتتمثل الدلائل التي تشير إلى أن الموجود المالي منخفض ائتمانياً عند الشراء أو الأنشاء بالآتي (IFRS 9, 2015: 371):

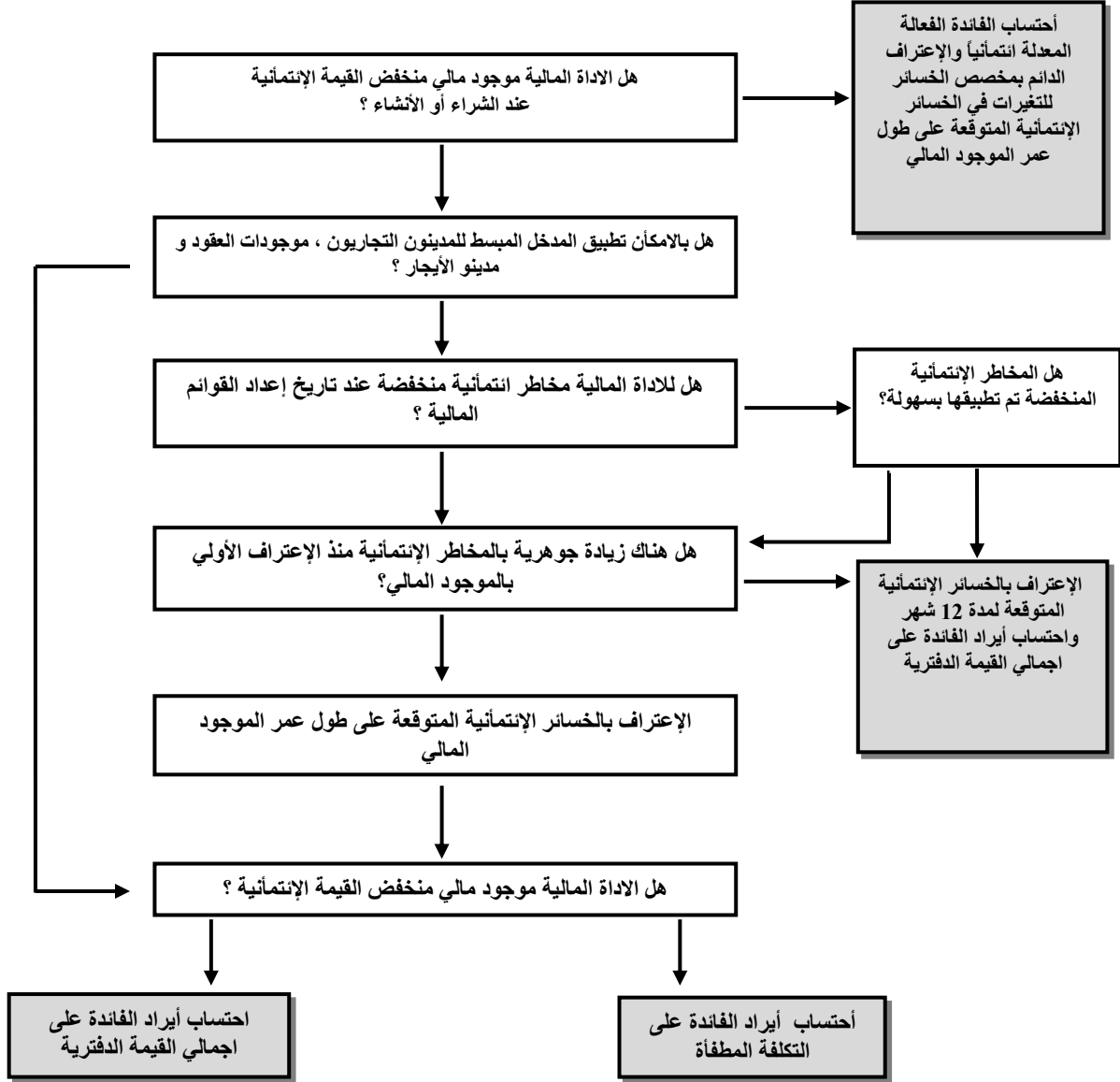
1. صعوبات مالية جوهرية للمصدر أو المقترض.
 2. مخالفة بنود العقد، مثل التعثر أو أحداث الإستحقاق الماضي.
 3. منح المقرض تنازل للمقترض، وذلك لأسباب اقتصادية أو تعاقدية متعلقة بالصعوبات المالية التي يواجهها المقترض.
 4. احتمالية تعرض المقرض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية.
 5. إختفاء السوق النشط للموجود المالي وذلك بسبب الصعوبات المالية.
 6. تم أنشاء أو الحصول على الموجود المالي بخصم جوهري يعكس حصول الخسائر الإئتمانية.
- ويخلص الشكل (3) متطلبات الاعتراف بأنخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9.



انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

الشكل (3)

متطلبات الاعتراف بأنخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9.



Source: IASB&IFRS, International Accounting Standard Board, International Financial Reporting Standard Financial Instrument, No. 9, London, United Kingdom, January 2015: 1113)



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عند انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

2-2-1 عرض وتحليل متطلبات قياس انخفاض قيمة الموجودات المالية

تشير الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى "التقدير المرجح - بالوزن للخسائر الإئتمانية (القيمة الحالية للعجز النقدي) عبر العمر المتوقع للموجودات المالية". وبما أن الخسائر الإئتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان قيمة وتوقيت الدفعات المالية، فإن الخسائر الإئتمانية سوف تظهر حتى لو توقعت الوحدة الاقتصادية إستلام كامل مبلغ الدفعة بتاريخ لاحق لتاريخ الحق التعاقدى، وهي تمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة "أي الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدى المستحق للوحدة الاقتصادية بناءً على العقد وبين التدفق النقدي الذي تتوقع أن تستلمه الوحدة الاقتصادية". (IFRS9, 2015:436-437)، وعند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تعكس وتأخذ في الحسبان الأمور الآتية:

1. مبالغ عادلة ومرجحة بالوزن: عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، ومن أجل الحصول على مبالغ عادلة ومرجحة بالوزن، ينبغي على الوحدة الاقتصادية تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والتي تشتمل على تحديد بدائل محتملة متمثلة بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية لنتائج معينة، فضلاً عن الاحتمال المرجح لهذه النتائج، كما لا ينبغي على الوحدة الاقتصادية تحديد كل البدائل المحتملة، ولكنها تحتاج أن تأخذ في الحسبان احتمالية حصول الخسائر الإئتمانية بغض النظر عن مدى انخفاض هذا الاحتمال (EY, 2014: 22).

2. القيمة الزمنية للنقود: ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وذلك من خلال خصم مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة لغاية تاريخ إعداد القوائم المالية، باستخدام معدل تقريبي لمعدل الفائدة الفعالة للموجود المالي (EY, 2014: 22).

1. معلومات معقولة وداعمة متاحة بدون بذل جهد أو تكلفة: ينبغي على الوحدة الاقتصادية عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة أن تعكس معلومات معقولة وداعمة متاحة بدون بذل جهد أو تكلفة، وتشمل هذه المعلومات الأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية (IFRS 9, 2015:440-441).

4. الضمانات: أن عملية تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة عليها أن تعكس التدفق النقدي المتوقع من الضمانات والتعزيزات الأخرى التي تمثل جزء من شروط عقد الموجودات المالية وغير المعترف بها بشكل منفصل من قبل الوحدة (IFRS 9, 2015: 441-442).

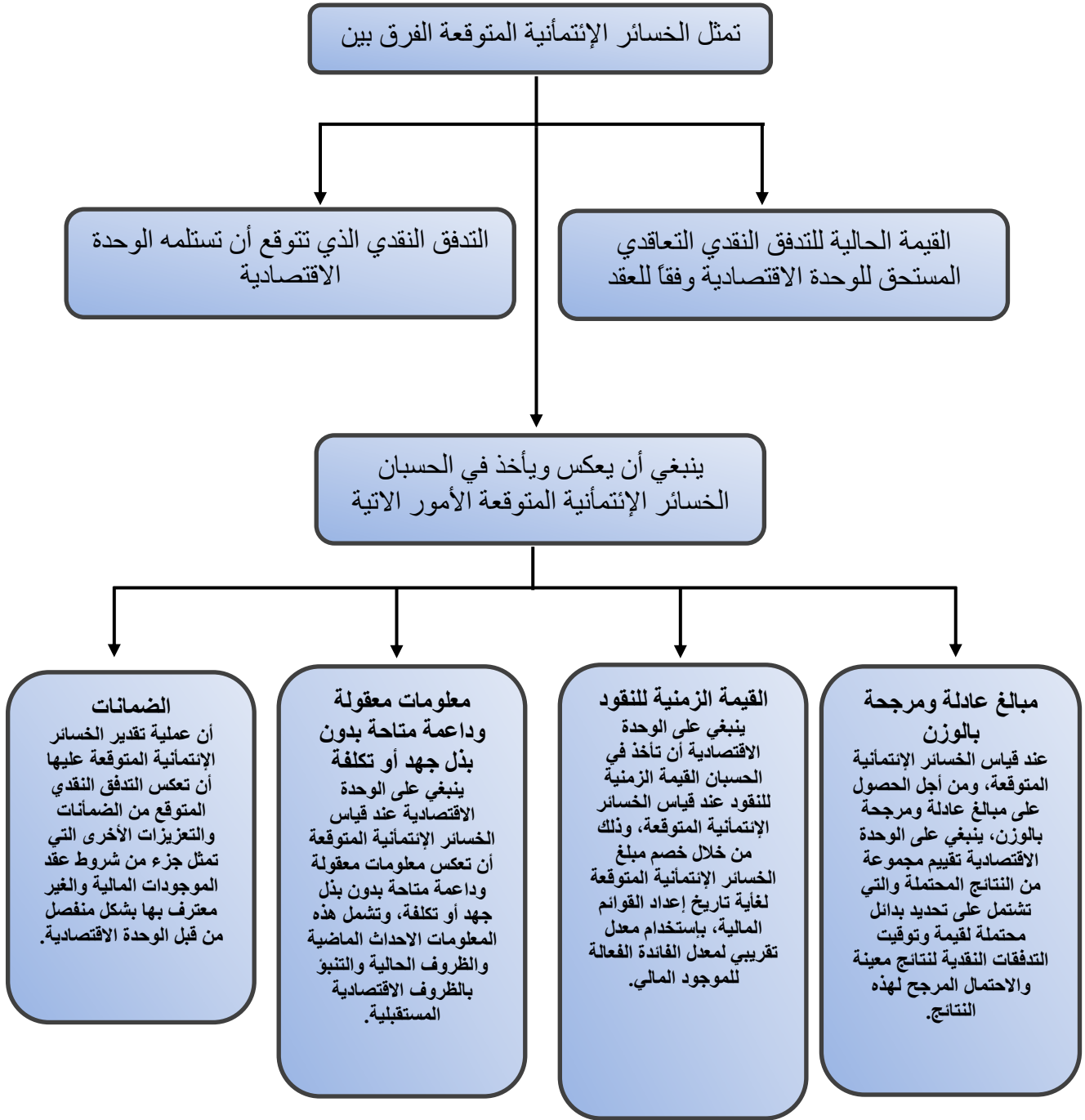
ويلخص الشكل (4) متطلبات قياس انخفاض قيمة الموجودات المالية على ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9.



إنعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

الشكل (4)

متطلبات قياس انخفاض قيمة الموجودات المالية على ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9



المصدر: إعداد الباحثان بالإستناد إلى المصادر التي سبقت الإشارة إليها.



المحور الثالث/ تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي

IFRS 9 (الأدوات المالية) وانعكاسها على إدارة الأرباح قبل وبعد التطبيق.

1-1-3 تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية)

تمثل عملية قياس انخفاض قيمة القروض وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) تحديد "الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدية المستحق للمصرف بناءً على العقد وبين التدفق النقدي الذي تتوقع ان يستلمه المصرف"، وأن التدفق النقدي التعاقدية وفقاً للعقد متمثل بكلاً من القيمة الحالية للدفعات التعاقدية والفائدة المستحقة وفقاً للعقد، في حين يمثل التدفق النقدي الذي تتوقع أن يستلمه المصرف بقيمة الضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى مطروح منها تكاليف البيع والحصول على الضمانات.

وقد قام الباحثان باستعمال المعادلات المحاسبية والإحصائية لبرنامج Microsoft Excel لإحتساب انخفاض قيمة القروض ولكل قرض في محفظة القروض للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

1. تم اعتماد الدفعات التي أستحقت أكثر من 30 يوم كمؤشر للإعتراف بانخفاض قيمة القروض، إذ قام الباحث باحتساب الفرق بين تاريخ أخر دفعة وتاريخ إعداد القوائم المالية، فإذا كان الفرق 30 يوم أو أكثر يعد ذلك مؤشراً لإحتساب انخفاض قيمة القروض، والعكس صحيح إذا كان الفرق أقل من 30 يوم فلا يعد ما سبق مؤشراً لانخفاض قيمتها.

2. تم إحتساب القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدية لكلاً من الدفعات المستحقة والفائدة ولكل قرض في محفظة القروض المصرفية، وذلك من خلال استعمال معادلة (PV) Present Value في برنامج Microsoft Excel.

3. تم إستخراج صافي قيمة الضمانات من خلال طرح قيمة ضريبية نقل ملكية العقار من قيمة الضمانات وذلك من خلال استعمال معادلة Min and Max في برنامج Microsoft Excel وبالاعتماد على القرار 120 لعام 2002 الصادر من الهيئة العامة للضرائب الذي يوضح عملية إحتساب ضريبة بيع العقار.

4. تم بعدها إحتساب خسارة انخفاض القيمة لكل قرض من خلال الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدية لكلاً من الدفعات المستحقة والفائدة (المحتسبة في الفقرة 2) وبين صافي قيمة الضمانات (المحتسبة في الفقرة 3) وذلك باستعمال معادلة IF في برنامج Microsoft Excel ، فإذا كان الفرق بين تاريخ أخر دفعة وتاريخ إعداد القوائم المالية أكبر أو يساوي 30 يوم عندها يتم إحتساب الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدية لكلاً من الدفعات المستحقة والفائدة (المحتسبة في الفقرة 2) وبين صافي قيمة الضمانات (المحتسبة في الفقرة 3)، أما إذا كان الفرق بين تاريخ أخر دفعة وتاريخ إعداد القوائم المالية أقل من 30 يوم، فإن الناتج يساوي صفر.

ويوضح الجدول (1) في أدناه إجمالي محفظة القروض للمصارف عينة البحث بعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS للفترة 2013-2015:

ويوضح الجدول (2) في أدناه إجمالي محفظة القروض للمصارف عينة البحث قبل تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS للفترة 2013-2015:



انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عند انخفاض قيمة القروض
المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

(الجدول 1)

إجمالي محفظة القروض للمصارف عينة البحث بعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9
للفترة 2013-2015 (المبالغ بالدينار)

مخصص خسائر القروض	إجمالي القروض			السنة	اسم المصرف
	المجموع	القروض غير العاملة Impaired Loans	القروض العاملة Non-Impaired Loans		
15.084.156.433	202.591.642.956	18.501.573.007	184.090.069.949	2015	المصرف الأهلي العراقي
16.182.020.286	180.178.406.103	14.314.240.923	165.864.165.180	2014	المصرف التجاري العراقي
15.003.628.302	123.373.492.939	13.505.672.635	109.867.820.304	2013	
9.412.204.623	27.214.298.815	10.998.465.073	16.215.833.742	2015	مصرف بغداد
8.670.379.465	22.871.847.488	9.731.023.876	13.140.823.612	2014	
8.655.899.137	19.125.445.084	8.954.197.016	10.171.248.068	2013	مصرف أشور الدولي
19.659.535.974	294.982.250.530	33.717.631.815	261.264.618.715	2015	
15.775.218.618	274.409.595.000	27.205.131.610	247.204.463.390	2014	مصرف بغداد
17.211.679.209	240.795.055.000	26.804.766.903	213.990.288.097	2013	
17.320.742.413	68.804.685.000	18.867.231.248	49.937.453.752	2015	مصرف أشور الدولي
15.929.218.989	102.301.064.000	19.270.661.815	83.030.402.185	2014	
7.441.919.150	97.729.242.279	12.799.715.269	84.929.527.010	2013	

(الجدول 2)

إجمالي محفظة القروض للمصارف عينة البحث قبل تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9
للفترة 2013-2015 (المبالغ بالدينار)

مخصص خسائر القروض	إجمالي القروض			السنة	اسم المصرف
	المجموع	القروض غير العاملة Impaired Loans	القروض العاملة Non-Impaired Loans		
23.651.469.360	202.591.642.956	18.549.179.449	184.042.463.507	2015	المصرف الأهلي العراقي
19.166.780.052	180.178.406.103	14.851.347.456	165.327.058.647	2014	المصرف التجاري العراقي
7.532.829.011	123.373.492.939	7.835.570.794	115.537.922.145	2013	
10.545.978.115	27.214.298.815	18.112.301.670	9.101.997.145	2015	مصرف بغداد
9.970.649.033	22.871.847.488	15.717.352.797	7.154.494.691	2014	
9.149.201.268	19.125.445.084	15.169.103.541	3.956.341.543	2013	مصرف أشور الدولي
30.000.000.000	294.982.250.530	59.263.392.530	235.718.858.000	2015	
17.000.000.000	274.409.595.000	47.709.922.000	226.699.673.000	2014	مصرف بغداد
17.000.000.000	240.795.055.000	32.610.919.000	208.184.136.000	2013	
23.512.522.000	68.804.685.000	56.431.017.000	12.373.668.000	2015	مصرف أشور الدولي
18.084.714.000	102.301.064.000	17.227.543.000	85.073.521.000	2014	
5.807.604.335	97.729.242.279	754.840.555	96.974.401.724	2013	

ويتبين من الجدول (1) إنخفاض قيمة مخصص خسائر القروض بعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 مقارنة مع قيمة مخصص خسائر القروض للمصارف عينة البحث قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) الموضحة في الجدول (2) للفترة 2013-2015، باستثناء زيادة قيمة مخصص خسائر القروض بعد تطبيق متطلبات المعيار لسنة 2013 لكل من المصرفي الأهلي العراقي ومصرف بغداد ومصرف أشور الدولي، وذلك قد يعزى من وجهة نظر الباحثان إلى ممارسة الإجتهد والحكم الشخصي من جانب إدارة المصارف المعنية عند احتساب مخصص خسائر القروض .



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

3-2-1 قياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف عينة البحث قبل وبعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية)

تم قياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف عينة البحث قبل وبعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) وبحسب الخطوات الآتية:

1. بعد أن قام الباحثان بتطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) المبينة في أعلاه، تم تفريغ البيانات اللازمة وباستعمال نموذج مخصص خسائر القروض (LLP) لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة المصارف عينة البحث قبل وبعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية).

2. تم احتساب الوسط الحسابي Mean لحساب المستحقات الاختيارية خلال للفترة 2013 – 2015 ، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح التي تتأكد عندما تكون قيمة المستحقات الاختيارية لسنة الدراسة أكبر من المتوسط الحسابي، بمعنى أن المصارف عينة البحث تقوم بممارسات إدارة الأرباح، والعكس صحيح إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية أقل من قيمة المتوسط الحسابي، بمعنى أن المصارف عينة البحث لا تقوم بممارسات إدارة الأرباح.

3. تم بعد ذلك احتساب قيمة الانحراف المعياري Std. Dev. وذلك للكشف عن مدى التباين في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف عينة البحث، والذي يتأكد (أي التباين) إذا كانت قيمة الانحراف المعياري بعيدة عن قيمة الوسط الحسابي، بمعنى أن المصارف عينة البحث تقوم بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة، والعكس بالعكس صحيح .

وبين الجدول (3) نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة قبل تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS والقوائم المالية السنوية للمصارف عينة البحث في نموذج مخصص خسائر القروض (LLP) للفترة 2013-2015، في حين يبين الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة بعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS والقوائم المالية السنوية للمصارف عينة البحث في نموذج مخصص خسائر القروض (LLP) للفترة 2013-2015:

الجدول (3)

نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث قبل تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS للفترة 2013-2015

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة	اسم المصرف
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات		
ممارس	0.007268283	0.017005665	0.021493187	0.016906070	0.038399257	2015	المصرف الأهلي العراقي
غير ممارس	0.007268283	0.017005665	0.008619873	0.026716725	0.035336598	2014	
ممارس	0.007268283	0.017005665	0.020903936	0.001432199	0.022336135	2013	
غير ممارس	0.000134765	0.013678321	0.013527856	0.009945596	0.023473452	2015	المصرف التجاري العراقي
ممارس	0.000134765	0.013678321	0.013719179	0.016057885	0.029777064	2014	
ممارس	0.000134765	0.013678321	0.013787929	0.017391562	0.031179491	2013	
ممارس	0.005109258	0.003565888	0.004780593	0.011635228	0.016415821	2015	مصرف بغداد
غير ممارس	0.005109258	0.003565888	-0.002041253	0.011673502	0.009632249	2014	
ممارس	0.005109258	0.003565888	0.007958324	0.005112014	0.013070338	2013	
ممارس	0.002161293	0.019159934	0.020012764	0.034263612	0.054276376	2015	مصرف آشور الدولي
ممارس	0.002161293	0.019159934	0.020764701	0.030059398	0.050824099	2014	
غير ممارس	0.002161293	0.019159934	0.016702337	0.200086051	0.216788388	2013	



انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عند انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

الجدول (4)

نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث بعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً معيار الإبلاغ
المالي الدولي IFRS 9 للفترة 2013-2015

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة	اسم المصرف
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	أجمالي المستحقات		
غير ممارس	0.000741166	0.001359	0.00080236	0.02368747	0.024489827	2015	المصرف الأهلي العراقي
ممارس	0.000741166	0.001359	0.00240662	0.02742716	0.029833782	2014	
غير ممارس	0.000741166	0.001359	0.00086848	0.04361987	0.044488341	2013	
غير ممارس	0.000297228	0.000613	0.00049778	0.02045210	0.020949876	2015	المصرف التجاري العراقي
غير ممارس	0.000297228	0.000613	0.00031988	0.02557396	0.025893846	2014	
ممارس	0.000297228	0.000613	0.00102024	0.02847813	0.029498371	2013	
غير ممارس	0.000377336	0.000711	0.00054875	0.01020883	0.010757581	2015	مصرف بغداد
غير ممارس	0.000377336	0.000711	0.00035257	0.00858572	0.008938284	2014	
ممارس	0.000377336	0.000711	0.00123287	0.01200022	0.013233086	2013	
ممارس	0.000791536	0.003359	0.00445050	0.03553275	0.039983253	2015	مصرف آشور الدولي
غير ممارس	0.000791536	0.003359	0.00302735	0.04173909	0.044766437	2014	
غير ممارس	0.000791536	0.003359	0.00259860	0.02518087	0.027779471	2013	

4. يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث الموضحة في الجدول (3) قبل تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس بإنخفاض قيمة القروض وفقاً معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) للفترة 2013-2015 ما يأتي :

أ. المصرف الأهلي العراقي : أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف الأهلي العراقي بممارسات إدارة الأرباح في سنة 2013 وسنة 2015 حيث ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (0.007268283) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (0.017005665).

ب. المصرف التجاري: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف التجاري بممارسات إدارة الأرباح في سنة 2013 وسنة 2014 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (0.000134765) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (0.013678321).

ت. مصرف بغداد: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام مصرف بغداد بممارسات إدارة الأرباح في سنة 2013 وسنة 2015 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (0.005109258) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (0.003565888).

ث. مصرف آشور الدولي: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام مصرف آشور الدولي بممارسات إدارة الأرباح في سنة 2013 وسنة 2014 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية Mean، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (0.002161293) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (0.019159934).

ج. ظهرت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية خلال سنة 2013 (0.020903936) مسجلة من طرف "المصرف الأهلي العراقي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.007958324) فقد سجلت من طرف "مصرف بغداد"، وفي سنة 2014 كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.020764701) مسجلة من طرف "مصرف آشور الدولي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0.002041253) فقد سجلت من طرف "مصرف بغداد" وأخيراً وفي سنة 2015 كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.021493187) مسجلة من طرف "المصرف الأهلي العراقي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.004780593) فقد كانت مسجلة من طرف "مصرف بغداد".



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

5. يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث الموضحة في الجدول (4) بعد تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس بانخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) للفترة 2013-2015 ما يأتي :

أ. المصرف الأهلي العراقي: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف الأهلي العراقي بممارسة إدارة الأرباح في سنة 2014 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية Mean، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الإنحراف المعياري Std. Dev. (0.000741166) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (0.001359).

ب. المصرف العراقي التجاري: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف الأهلي العراقي بممارسة إدارة الأرباح في سنة 2013 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية Mean، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الإنحراف المعياري Std. Dev. (0.000297228) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (0.000613).

ت. مصرف بغداد: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف الأهلي العراقي بممارسة إدارة الأرباح في سنة 2013 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية Mean، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الإنحراف المعياري Std. Dev. (0.000377336) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (0.000711).

ث. مصرف أشور الدولي: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف الأهلي العراقي بممارسة إدارة الأرباح في سنة 2015 من حيث أن قيمة المستحقات الاختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية Mean، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الإنحراف المعياري Std. Dev. (0.000791536) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (0.003359).

ج. ظهرت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية خلال سنة 2013 (0.00259860) مسجلة من طرف "مصرف أشور الدولي"، أما أدنى لتلك المستحقات (0.00086848) فقد سجلت من طرف "المصرف الأهلي العراقي". وفي سنة 2014 كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.00302735) مسجلة من طرف "مصرف أشور الدولي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.00031988) فقد سجلت من طرف "المصرف التجاري العراقي". وفي سنة 2015 كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.00445050) مسجلة من طرف "مصرف أشور الدولي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.00049778) فقد كانت مسجلة من طرف "المصرف التجاري العراقي".

6. عند مقارنة نتائج التطبيق الإحصائي للمصارف عينة البحث قبل وبعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي 9 IFRS (الأدوات المالية)، يتبين انخفاض ممارسة إدارة الأرباح، فضلاً عن ذلك انخفاض نسبة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي المستحقات بعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض للمصارف عينة البحث، ويبين الجدول (5) في أدناه نسبة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي المستحقات قبل وبعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) :



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

الجدول (5)

نسبة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي المستحقات قبل وبعد تطبيق متطلبات انخفاض قيمة القروض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS للفترة 2013-2015

بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9				قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9				السنة	اسم المصرف
DLLPt/LLPt	DLLPt	NDLLPt	LLPt	DLLPt/LLPt	DLLPt	NDLLPt	LLPt		
المستحقات الاختيارية/إجمالي المستحقات	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	المستحقات الاختيارية/إجمالي المستحقات	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات		
%3	0.00080236	0.02368747	0.024489827	%56	0.021493187	0.016906070	0.038399257	2015	
%8	0.00240662	0.02742716	0.029833782	%24	0.008619873	0.026716725	0.035336598	2014	
%2	0.00086848	0.04361987	0.044488341	%94	0.020903936	0.001432199	0.022336135	2013	
%2	0.00049778	0.02045210	0.020949876	%58	0.013527856	0.009945596	0.023473452	2015	
%1	0.00031988	0.02557396	0.025893846	%46	0.013719179	0.016057885	0.029777064	2014	
%3	0.00102024	0.02847813	0.029498371	%44	0.013787929	0.017391562	0.031179491	2013	
%5	0.00054875	0.01020883	0.010757581	%29	0.004780593	0.011635228	0.016415821	2015	
%4	0.00035257	0.00858572	0.008938284	%21-	-0.002041253	0.011673502	0.009632249	2014	
%9	0.00123287	0.01200022	0.013233086	%61	0.007958324	0.005112014	0.013070338	2013	
%11	0.00445050	0.03553275	0.039983253	%37	0.020012764	0.034263612	0.054276376	2015	
%7	0.00302735	0.04173909	0.044766437	%41	0.020764701	0.030059398	0.050824099	2014	
%9	0.00259860	0.02518087	0.027779471	%8	0.016702337	0.200086051	0.216788388	2013	

وقام الباحث بالقيام بإجراء الإختبار الثاني (إختبار T) لإختبار العلاقة بين القيم التقديرية للنموذج الأول الخاص بقياس ممارسة إدارة الأرباح قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS والقيم التقديرية للنموذج الثاني الخاص بقياس ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق المعيار، ويبين الجدول (6) نتائج الإختبار الثاني T بين القيم التقديرية للنموذج الأول والقيم التقديرية للنموذج الثاني :

الجدول (6)

نتائج الإختبار الثاني T بين القيم التقديرية للنموذج الأول والقيم التقديرية للنموذج الثاني

النموذج	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة T	درجة الحرية	القيمة الثانية الجدولية T	الدلالة
النموذج الأول	0.03092601658	0.038283805854	0.573	46	2.01	غير دال
النموذج الثاني	0.02445717966	0.011811386375				

ويبين الجدول (6) في أعلاه بشأن وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين القيم المقدرة للنموذجين، حيث بلغت القيمة الثانية المحسوبة T (0.573) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (46) والبالغة (2.01) وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين النموذجين، كما يبين الجدول بأن قيمة الوسط الحسابي للنموذج الأول أكبر من قيمة الوسط الحسابي للنموذج الثاني، وهذا يعني بأن هناك إنخفاض في إدارة الأرباح للنموذج الثاني عن النموذج الأول، وبذلك تم اثبات فرضية البحث ومفادها " تنخفض ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "



المحور الرابع / الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

1. نظراً لأهمية المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات المالية ولا سيما القروض المصرفية، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) بديلاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 IAS (الأدوات المالية) ليتضمن بمثابة إرشادات تفصيلية توفر إطاراً عاماً من حيث الإعراف والقياس والإفصاح عن انخفاض قيمة الموجودات المالية ولا سيما القروض المصرفية.
2. تعد إدارة الأرباح من السياسات المتبعة من إدارة الوحدة الاقتصادية للتأثير في صافي الدخل المعلن لتحقيق مجموعة من الأهداف التي قد تصب في مصلحة إدارة الوحدة الاقتصادية والقائمين عليها والتي تؤدي إلى تكوين انطباع مختلف عن الأداء الاقتصادي الفعلي للوحدة الاقتصادية، وتتم هذه العملية من خلال مجموعة من الأساليب ضمن المرونة الموجودة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
3. يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية ومنها المصارف ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالإعتراف بقيمة وتوقيت انخفاض قيمة القروض عن طريق زيادة أو تخفيض مخصص خسائر القروض ومن ثم تمهيد أو تعظيم أو تخفيض الدخل وبالطريقة التي تحقق أهدافها ومصالحها.
4. يعد نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision من النماذج الأفضل لقياس ممارسة إدارة الأرباح في المصارف عن طريق مخصص خسائر القروض وذلك حسب ما أورده العديد من الدارسين والباحثين في هذا المجال والذين قاموا بقياس إدارة الأرباح بنجاح من خلال نموذج مخصص خسائر القروض، فضلاً عن ما توصلت إليه نتائج البحث الحالي المستخدمة للنموذج المذكور.
5. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي قيام المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بقيمة وتوقيت انخفاض قيمة القروض المصرفية قبل تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية..
6. أظهرت نتائج تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية انخفاض قيمة القروض المنخفضة القيمة وبالتالي انخفاض مبلغ مخصص خسائر القروض مقارنة مع مخصص خسائر القروض وفقاً لتعليمات اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي.
6. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي انخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية.

ثانياً: التوصيات

- من خلال الإستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بالآتي:
1. حث المسؤولين في البنك المركزي العراقي ومن بينهم من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الإرشادية بضرورة اعتماد إحدى الإستراتيجيات الآتية:
 - أ. تطوير اللائحة الإرشادية الخاصة بالمحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية المعمول بها حالياً في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتلافي مجالات القصور في مجالات الإعراف بخسارة الانخفاض وتكوين المخصص ولا سيما ما يتعلق بقيمة الضمانات ذات الصلة.
 - ب. تكييف اللائحة الإرشادية المعمول بها حالياً في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) وبما ينسجم مع حاجة البيئة العراقية لتلك المعايير.
 - ت. تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) من البنك المركزي العراقي وإلزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيقه وذلك وفق إستراتيجية عمل محددة مسبقاً.
 - ث. في حالة اعتماد إحدى الإستراتيجيتين الثانية أو الثالثة بأن يتولى البنك المركزي العراقي تنفيذ الإستراتيجية المناسبة وفقاً لما جاء في أعلاه واستناداً إلى مجموعة من الخطوات من بينها:



انعكاس تطبيق متطلبات 9 IFRS في المحاسبة عند انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية

أ. تتولى لجنة مختصة من البنك المركزي العراقي دراسة معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) وما يرتبط به من متطلبات للقياس والإفصاح للنظر في إمكانية تطبيقه كما هو أو البت في الحاجة إلى إجراء تعديلات على المعيار على وفق متغيرات البيئة المحلية.

أ. نشر التعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) إلى الجهات المعنية وأصحاب المصلحة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد إقرارها من اللجنة المختصة لغرض دراستها وإبداء الرأي بشأنها .

ب. مناقشة ردود أفعال الجهات المعنية وأصحاب المصلحة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وإتخاذ التوصيات المناسبة لإعتماد المعيار وتطبيقه .

2. توفير المتطلبات اللازمة لتسهيل مهمة تبني أو التوافق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) ومن بينها:

أ. تكييف القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة حالياً والمطبقة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بما يتوافق مع متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية) والعمل على إزالة أي تعارض بينهما.

ب. تهيئة فريق من المدربين المختصين بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS بالتعاون مع المنظمات المهنية وشركات التدقيق الدولية، تكون مسؤوليتهم تدريب موظفي البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المصادر

1-1 المصادر العربية

أولاً: التقرير الحكومي

1. الهيئة العامة للضرائب (2011)، ضريبة نقل ملكية العقار بموجب القرار 120 لعام 2002.

1-2 Foreign References

First: Periodicals

1. Beerbaum, D. (2015) "Significant increase in credit risk according to IFRS 9: Implications for financial institutions", International journal of economics & management sciences, No. 4 (9), pp 1-3.

1-3 Second: Reports & Professional Issues

1. IFRS 9, International Financial Reporting Standard & International Accounting Standard (2015), IFRS No. 9 "Financial Instruments", London, United Kingdom.

2. EY, Ernest & Young (2014), "Impairment of financial instruments under IFRS 9", United Kingdom Company.

3. Deloitte, Deloitte (2016), "IFRS 9: Financial Instruments – high level summary", United Kingdom Company.

4. IASB&IFRS, International Accounting Standard Board, International Financial Reporting Standard Financial Instrument, No. 9, London, United Kingdom, January 2015:1113)

5. KPMG, KPMG (2014), "First Impression: IFRS 9 Financial Instruments", United Kingdom Company.

6. Econ, Committee on Economic and Monetary Affairs (2015), "The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules", European Parliament, European Union.

7. Tong, Tan Liong (2014), "A Review of the Expected Credit Loss Model of IFRS 9 Financial Instruments", Project Manager of the MASB Working Group.



Reflection of applying the requirement of IFRS 9 regards impairment of Banks loans on earning management in Iraqi Banks

Abstract

Impairment of financial assets defined according to IFRS 9 as the difference between all contractual cash flows that are due to an entity in accordance with the contract and all the cash flows that the entity expects to receive, the entity should estimates all the cash flows through looking to the contract terms during the life time period of the assets or for shorter period if possible, the cash flow should include the amounts of selling any collateral taken or any other enhancement. On the other hand, the Central bank of Iraq guidelines regards impairment differ from the IFRS 9 that's does not consider the collateral value on calculating the impairment that's effects on the net profit through recognizing exaggerated loss and at the same time indicator to earning management.

This research aimed to present and analysis the requirement of IFRS 9 regards impairment, in addition to implement these requirement and show its effect on earnings management of sample of Iraqi listed private banks using loan loss provision model.

The research had several findings; the most important is decrease the earning management practice for the sample of Iraqi listed private banks after implementing IFRS 9 regards impairment. Also, the research had suggest several recommendations, the most important is urged the officials at the Central bank of Iraq and those whom preparing the laws, instructions and guidelines the necessity of amendment the guidelines that currently in use to be reconciled with the requirements of IFRS 9 (financial instruments) and harmony with the Iraq environment for these standards, in addition to, provide the required requirement.

Keywords: Financial assets, Impairment of financial assets, loan loss provision.